

# هل وصل العالم إلى نقطة نهاية عصر النفط

## هاجس عدم تعافي الطلب يسيطر على منظمة أوبك مع تقلص فرص إدارة الأزمة



أوبك تحبس أنفاسها

طرف للحفاظ على حصته من السوق". وربما تظهر بعض التحديدات في الأجل القريب من داخل أوبك إذ أن إيران وفنزويلا الخاضعتين لعقوبات أميركية تسعىان لزيادة إنتاجهما أو من خلال ارتفاع إنتاج ليبيا المكتوبة بالصراع. وربما تأتي تحديات أخرى من الخارج إذ تحاول المنظمة الحلولة دون اقتناص إنتاج النفط الصخري الأميركي حصة من السوق في الوقت الذي تسعى فيه أوبك لتقليص الإنتاج في إطار مساعيها لدعم الأسعار.

وقال مندوب إحدى الدول الأعضاء في أوبك "تحديات كثيرة في المستقبل وعلينا التكيف" مضيفا أن إدارة المنظمة للأزمات السابقة أثبتت قدرتها على الاستجابة للتحديات.

وقال قبارزد مدير البحوث السابق في أوبك إن المنظمة ربما يكون أمامها فترة أطول قليلا للتكيف قبل بلوغ الطلب ذروته. لكنه أضاف أن الموعد الذي يتعين على أوبك التكيف فيه يقرب. وتابع "لا أعتقد أنه (الطلب) سيرتفع عن 110 ملايين برميل يوميا بنهاية الأربعمينات" مضيفا أن تداعيات جائحة كوفيد - 19 غيرت عادات المستهلكين بحيث لن تعود إلى سابق عهدها. وقال "هذا انهياري في الطلب له صفة الدوام".

مثلما كان حال صناعة النفط الصخري الأميركية في العقد الأخير. وأقرب مثال على ذلك، عندما هوى الطلب بفعل أزمة فيروس كورونا انفتحت أوبك وروسيا وحلفاء آخرون اقتفوا في مجموعة تُعرف باسم أوبك+ على تنفيذ تخفيضات قياسية في الإنتاج بلغت 9.7 مليون برميل يوميا تعادل عشرة في المئة من الإمدادات العالمية. ويستمر العمل بهذه التخفيضات حتى نهاية يوليو الجاري.

وقال مسؤؤل ثان في أوبك يشارك في وضع التوقعات "ما إن تنتعش حركة الطيران بنهاية 2023 سيعود الطلب إلى مستواه الطبيعي بخلاف المنافسة من مصادر الطاقة الأخرى". مسلطا بذلك الضوء على صعوبة وضع التنبؤات وسط اتجاه عالمي لاستخدام المزيد من موارد الطاقة المتجددة وغيرها من أنواع الوقود.

وهذا يضع أوبك أمام تحدٍ متزايد. فأغلب أعضاء المنظمة، التي تملك 80 في المئة من احتياطات النفط المؤكدة في العالم، يعتمدون اعتمادا كبيرا على النفط. ولا تزال أسعار النفط، المتأرجحة أعلى من 40 دولارا للبرميل، أقل من المستوى الذي تحتاج إليه معظم حكومات الدول الأعضاء لتحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات بما في ذلك السعودية القائد الفعلي للمنظمة. وليست الأزمات بالأمر الغريب على أوبك التي تعد مصدرا لحوالي ثلث الإمدادات العالمية. فقد أدارت الصدمات التي شهدتها الإمدادات خلال حروب الخليج في الثمانينات والتسعينات وفي العقد الأول من الألفية الثالثة وتوصلت إلى سبل للتكيف عندما يفتح منجمو النفط غير الأعضاء فيها صنابيرهم.

وقال مسؤؤل ثان في أوبك يشارك في وضع التوقعات "ما إن تنتعش حركة الطيران بنهاية 2023 سيعود الطلب إلى مستواه الطبيعي بخلاف المنافسة من مصادر الطاقة الأخرى". مسلطا بذلك الضوء على صعوبة وضع التنبؤات وسط اتجاه عالمي لاستخدام المزيد من موارد الطاقة المتجددة وغيرها من أنواع الوقود.

وهذا يضع أوبك أمام تحدٍ متزايد. فأغلب أعضاء المنظمة، التي تملك 80 في المئة من احتياطات النفط المؤكدة في العالم، يعتمدون اعتمادا كبيرا على النفط. ولا تزال أسعار النفط، المتأرجحة أعلى من 40 دولارا للبرميل، أقل من المستوى الذي تحتاج إليه معظم حكومات الدول الأعضاء لتحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات بما في ذلك السعودية القائد الفعلي للمنظمة. وليست الأزمات بالأمر الغريب على أوبك التي تعد مصدرا لحوالي ثلث الإمدادات العالمية. فقد أدارت الصدمات التي شهدتها الإمدادات خلال حروب الخليج في الثمانينات والتسعينات وفي العقد الأول من الألفية الثالثة وتوصلت إلى سبل للتكيف عندما يفتح منجمو النفط غير الأعضاء فيها صنابيرهم.

الطيران والسيارات في الشوارع ودفعت أوبك لتقليص الطلب في 2020 إلى 91 مليون برميل يوميا في حين لا تزال التوقعات تشير إلى أن الطلب في 2021 سيقبل عن مستوياته في 2019.

ومنذ فترة طويلة تحاول الدول المنتجة ومحملو الطاقة وشركات النفط التنبؤ بالموعود الذي سيصل فيه العالم إلى "الذروة النفطية"، وهي النقطة التي يبدأ بعدها الاستهلاك في الانخفاض بشكل متواصل.

ولكن الطلب ظل يرتفع عاما بعد عام باطراد باستثناءات من حين لآخر في فترات الركود الاقتصادي. ومع ذلك عمدت أوبك إلى تقليص التوقعات.

ففي 2007 توقعت أن يصل الطلب العالمي في 2030 إلى 118 مليون برميل يوميا. وبحلول العام الماضي انخفضت توقعات الطلب في 2030 إلى 108.3 مليون برميل في اليوم.

وقال مصدر في أوبك إن من المتوقع أن يتضمن تقرير أوبك لشهر نوفمبر المقبل تعديلا آخر بالتخفيض.

وامتنع مسؤولون في أوبك عن التعليق على توقعات الطلب أو السياسة المتعلقة بهذا التقرير. لكن المسؤولين قالوا إن التاريخ يبين قدرة أوبك على التكيف مع التغيرات في السوق.

وتتباين توقعات الاستهلاك خارج منظمة أوبك. فقد خفضت شركات النفط توقعاتها لأسعار النفط الخام في الأجل الطويل مع تقلص آفاق الطلب لتتقلص بالتالي قيمة أصولها نتيجة لذلك.

وتعقد شركة دي.أن.في جي.إل العالمية للاستشارات أن الطلب بلغ ذروته على الأرجح في العام 2019.

وشهدت النسبة المئوية لتسليم النفط من مزيج الطاقة العالمي انكماشاً مطرداً في العقود الأخيرة إذ تراجعت من نحو 40 في المئة في 1994 إلى 33 في المئة في 2019 وذلك رغم ارتفاع حجم الاستهلاك مع زيادة أعداد السيارات ونمو حركة السفر جوا وصناعة البتروكيماويات التي تزايد إنتاجها من مواد البلاستيك وغيرها. وربما يكون هذا الوضع في سبيله للتغيير الآن مع زيادة إنتاج السيارات الكهربائية والمشاكل التي تواجهها صناعة الطيران للتعافي من تداعيات الجائحة.

ولا يتوقع الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا) الوصول مرة أخرى إلى مستويات التشغيل لعام 2019 إلا في 2023 على أقرب تقدير.

يتربح عمالقة تصدير الطاقة في العالم على صفيح ساخن صدمات قطاع النفط حيث اشتدت المؤشرات ووباتت جائحة كورونا تنذر بتغيير دائم في عادات المستهلكين ما ينسحب على احتمال بلوغ العالم الذروة النفطية في وقت تتأهب فيه منظمة أوبك لخفض توقعات الطلب على المدى الطويل.

وقال هؤلاء إن الأزمة التي شهدتها العام الجاري ودفعت سعر النفط إلى ما دون 16 دولارا للبرميل دفعت منظمة أوبك وأعضائها الثلاثة عشر إلى إطلاق التساؤلات حول الإراء الراسخة منذ فترة طويلة عن التوقعات الخاصة بنمو الطلب على النفط.

وقبل 12 عاما فحسب كانت دول أوبك تتمتع بسبولة نقدية عالية عندما تجاوز سعر النفط 145 دولارا للبرميل.

أما الآن فهي تواجه تحولا جذريا إذا دخل الاستهلاك مرحلة تراجع دائم. وسيتعين على المنظمة أن تكون أكثر إحكاما في إدارتها بالتعاون مع المنتجين الآخرين مثل روسيا وذلك لتعظيم الإيرادات المترتبة.

كما سيتعين عليها العمل لضمان عدم تدهور العلاقات داخلها بفعل اندفاع أي طرف للدفاع عن حصته في السوق في ضوء تقلص الطلب دون مراعاة لمصالح بقية الأعضاء.

وقال حسن قبارزد مدير البحوث في أوبك من 2006 إلى 2013، والذي يتضمن عمله حاليا تقديم المشورة لصناديق التحوط وبنوك الاستثمار عن سياسة أوبك، "مهمة أوبك ستكون أصعب في المستقبل بسبب انخفاض الطلب وارتفاع الإنتاج من خارجها".

وقال مسؤول يعمل في دراسات الطاقة بوزارة النفط بإحدى الدول الكبرى الأعضاء في أوبك إن "الصدمات التي واجهها الطلب على النفط في الماضي أدت إلى تغييرات دائمة في سلوك المستهلكين. وأضاف أنه من المستبعد أن يختلف الأمر هذه المرة.

وتابع "الطلب لا يعود إلى مستويات ما قبل الأزمة أو يستغرق حدوث ذلك وقتا. ومبعث القلق الرئيسي هو أن الطلب على النفط سيبلغ ذروته في السنوات القليلة المقبلة بسبب التقدم التكنولوجي السريع لاسيما في بطاريات السيارات". وفي العام 2019، استهلك العالم 99.7 مليون برميل من النفط يوميا وكانت أوبك تتوقع أن يرتفع الاستهلاك إلى 101 مليون برميل في اليوم في 2020.

غير أن تداعيات الجائحة على المستوى العالمي أدت إلى توقف حركة

لندن - تتأهب منظمة أوبك لمواجهة ضغوط كبيرة تحمل في طياتها نقاط نهاية تقاطع مع متغيرات دولية وتكنولوجية ومناخية جديدة كشفها الوباء ما غذى هاجس عدم تعافي استهلاك النفط بالكامل على الإطلاق في أذهان جميع اللاعبين الرئيسيين رغم عقود من التمرس في إدارة الأزمات. وتجمع أبحاث وتقارير دولية أنه من المحتمل أن تكون أزمة فيروس كورونا قد تسببت في إحداث التغيير المتوقع منذ فترة طويلة في ميزان الطلب على النفط وأن يكون هذا التحول قد أصبح محور التفكير داخل منظمة أوبك.

وقد خفضت الجائحة الاستهلاك اليومي من النفط الخام بمقدار الثلث هذا العام في وقت تعمل فيه زيادة استخدام السيارات الكهربائية والتحول إلى مصادر للطاقة المتجددة على تخفيض التوقعات للطلب على النفط في الأجل الطويل.

### 99.7

مليون برميل يوميا استهلاك  
العالمي للنفط عام 2019 مقارنة  
بنحو 91 مليون برميل في 2020

ودفع ذلك بعض المسؤولين في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، أقوى نصير للنفط منذ تأسيسها قبل 60 عاما، إلى التساؤل عما إذا كان انهيار الطلب الذي شهده العالم هذا العام يؤذن بحول دائم وعن أفضل السبل لإدارة الإمدادات إذا كان عصر النفط يقرب من نهايته. ونسبت رويترز لمصدر بصناعة النفط على صلة وثيقة بأوبك قوله "الناس بدأوا يفقدون على واقع جديد ويحاولون تدبير ما يحدث"، مضيفا أن احتمال الارتفاع في الاستهلاك بالكامل على الإطلاق قائم في أذهان جميع اللاعبين الرئيسيين". وحوارت رويترز سبعة من المسؤولين الحاليين والسابقين ومصادر أخرى على صلة بأوبك وطلب أغلب هؤلاء المسؤولين والمصادر عدم نشر أسمائهم.

## الموجة الثانية لكورونا تقطع طريق تعافي الاقتصاد العالمي

الفاضة، بالتزامن مع مناقشة النواب الأميركيين حزمة جديدة للتحفيز المالي بقيمة تريليون دولار.

وقد وقع الاتحاد الأوروبي لتوّه بالموافقة على حزمة للتعافي من تداعيات الأزمة بقيمة 750 مليار يورو (878 مليار دولار)، وصار يتعين على الحكومات أن أنحاء العالم تنفيذ برامج الدعم.

وقال مارك زاندي، كبير الاقتصاديين لدى وكالة موديز أناليتيكس، إن "التعافي الاقتصادي العالمي في خطر ويشكل استمرار الدعم النقدي والمالي القوي مفتاح ضمان عدم انزلاق الاقتصاد العالمي في الركود مجددا خلال الأشهر القادمة".

ولفتت بلومبرغ إلى أن الكثير من التطورات التي ستشهدها الفترة المقبلة ستعتمد على سرعة استعادة ثقة المستهلك، في ظل استمرار الركود في قطاعي السفر والسياحة، مشيرة إلى أن نجاح السيطرة على الفيروس وتوفير فرص عمل يمكن أن يعزز هذه الثقة.

إلا أن الوكالة رأت في ذلك أمرا صعبا في ظل قيام علامات تجارية عالمية كبرى بتطبيق وظائفها، مشيرة إلى وجود تقديرات بأن نصف حالات إغلاق الأعمال التي كان يُنظر إليها على أنها مؤقتة في الولايات المتحدة في بداية تفشي الوباء، أصبح يُنظر إليها الآن على أنها دائمة. وقالت كاترين مان، كبيرة خبراء الاقتصاد في سيتي غروب "بما أن المستهلكين كانوا القوة المحركة لآداء استثنائي ومعدلات توظيف قوية في عام 2019، سيظل النمو العالمي دون المستهدف لحين استعادة المستهلكين".

نيويورك - قطعت مخاوف موجة وبائية ثانية من الوباء حبل الأمل على تعافي الاقتصاد العالمي بعد فاصل قصير من الانتعاش عقب إعادة الحياة إلى بعض الأنشطة ما يمثل إنذارا مبكرا للعالم للتسلح بالاحتياطات وحسن التعامل مع الأزمة التي تحولت إلى شبح لا مفر منه. وقالت وكالة بلومبرغ للأنباء أن عودة تفشي فيروس كورونا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي كانت تعد نموذجا في السيطرة واسعة النطاق على الفايروس، مقارنة بغيرها من المناطق، تمثل إنذارا مبكرا لبقية العالم. وأعلنت الصين هذا الأسبوع تسجيل أكثر عدد يومي من الإصابات المنقولة محليا خلال أكثر من أربعة أشهر، وظهرت حالة جديدة في بكين للمرة الأولى منذ 21 يوما.

كما سجلت طوكيو وهونغ كونغ ومليونان أعدادا قياسية من الإصابات. وحتى فيتنام التي سجلت مئة يوم دون إصابات محلية، أصبحت الآن تكافح من أجل السيطرة على بؤرة تفشي كورونا. ويتزامن ذلك مع استمرار تفشي الوباء في مناطق من الولايات المتحدة، بالإضافة إلى النقاط الساخنة في أوروبا وفي أنحاء الاقتصادات الناشئة مثل الهند والبرازيل. وفي ظل عدم وجود أمل في قطع العدوى طالما لم يتم التوصل إلى لقاح، سيتعين على الحكومات مضاعفة خطط التحفيز والدعم الاقتصادي التي أطلقتها منذ بداية الأزمة والتي وصلت قيمتها إلى 11 تريليون دولار. ومن المقرر أن يعقد مجلس الاحتياط الفيدرالي (المركزي الأميركي) اجتماعا في غضون أيام لاتخاذ قرار بشأن أسعار

## المجلس الوزاري العربي يضع آخر لمسات السوق المشتركة للكهرباء

### الاقترب من ضبط الإطار المؤسسي والتشريعي لتشغيل المشروع

السعودية بقدرة 3 آلاف ميغاواط، وهو محور رئيسي لربط دول المشرق العربي بدول أفريقيا العربية تمهيدا لإنشاء سوق مشتركة للكهرباء.

أحمد أبو الفيط  
المشروع سيحول  
المنطقة إلى ثاني أكبر  
سوق إقليمية

وقال البنك الدولي إن منطقة المشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أقل المناطق مليا في التكامل الاقتصادي، فجم التجارة البينية بين دول الاتحاد الأوروبي تصل لنحو 63 في المئة في وقت قدر فيه صندوق النقد العربي معدل التجارة العربية البينية بنحو 6.4 في المئة فقط. وكشف باروميتر الطاقة للبنك الدولي عن أن تجارة الطاقة في المنطقة الأوروبية تتحدث فارقا حقيقيا يعزز المنافسة، ومن ثم يمكنها إطلاق العنان لقوة الدفع المترتبة على ذلك لتحفيز التجارة والتعاون في مجالات أخرى.

في سبيل تحقيق تكامل السوق العربية المشتركة للكهرباء.

وأكد المسؤول العربي، أهمية الدور الحيوي والهام لقطاع الطاقة والكهرباء في رفع وتعزيز قدرة المجتمعات على تحقيق نهضة تنموية شاملة ومستدامة. وطالب بتركيز الجهود على الاستفادة بأقصى قدر ممكن من الإمكانيات المتاحة لقطاع الطاقة والكهرباء في المنطقة العربية، والذي يعتبر من أكثر القطاعات التي تنطوي على إمكانيات واعدة. وأشار إلى أنه في حالة تحقيق الربط الكهربائي بشكل متكامل، فإن المنطقة العربية ستصبح ثاني أكبر سوق إقليمية في العالم بعد الاتحاد الأوروبي.

ومن المقرر أن يتم، عقب موافقة المجلس الوزاري العربي للكهرباء على الاتفاقية، استكمال التسيقات الداخلية في كل دولة على حدة، تمهيدا للعرض على اللجان الوزارية المختصة ثم على المجلس الوزاري للمضي قدما في تفعيل سوق عربية مشتركة للكهرباء.

وقدرت دراسة أعدها البنك الدولي حول "تحفيز تجارة الكهرباء" عوائد ربط شبكات الكهرباء العربية بنحو 180 مليار دولار، بما يفوق حجم التجارة العربية البينية للسلك البالغة 110 مليارات دولار بنحو 63 في المئة. وتضع القاهرة حاليا اللمسات النهائية لمشروع الربط الكهربائي مع

استكمال المجلس الوزاري العربي آخر لمسات مشروع السوق المشتركة للكهرباء بإبرام الاتفاقية النهائية للمشروع ما منح دفعا قويا لانطلاقه وأعدة لتعزيز حركة التجارة البينية بين المشرق الأوسط وأفريقيا، بعد أن بزغ نجم الطاقة كرافد تصديري بين مختلف دول المنطقة.

القاهرة - منحت موافقة المجلس الوزاري العربي على النسخة النهائية لاتفاقية السوق العربية المشتركة للكهرباء خطوة للأمام لاستكمال الإطار المؤسسي والتشريعي لتحقيق السوق العربية المشتركة وتنمية خطط التحول إلى قطب إقليمي اقتصادي في مجال الطاقة.



حلم قريب التحقق